

مسؤول بالحزب الحاكم بالسودان: وثيقة "جبهة التغيير" دعت إلى انقلاب عسكري



الأربعاء 2 يناير 2019 م

قال مسؤول بالحزب الحاكم في السودان، إن وثيقة "الجبهة الوطنية للتغيير" التي أعلنتها الثلاثاء، دعت القوات المسلحة إلى "الانقلاب على الحكم"، وهذا أمر مرفوض.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي، الأربعاء، عقده أحد أحزاب الحوار الوطني، وتابعه مراسل الأناضول.

وأضاف رئيس القطاع السياسي للحزب الحاكم عبد الرحمن الخضر، أن "ما توصلت إليه أحزاب الجبهة الوطنية ينسف الحوار الوطني، وهو تصرف غير أخلاقي، وينسف المؤسسات القائمة".

وذكر أن أحزاب الجبهة الوطنية التي وقعت الوثيقة هي 8 أحزاب فقط، والبقية هم أشخاص.

والثلاثاء، أعلنت "الجبهة الوطنية للتغيير" (22 حزبا) وحزب الأمة، المشاركان في الحوار الوطني، عزمهم تقديم مذكرة إلى الرئيس عمر البشير، يطالبانه فيها بتشكيل "مجلس سيادة انتقالي، لتسخير شؤون البلاد"، و"تشكيل حكومة قومية"، فيما أعلنت حركة "الإصلاح الآن" انسحابها من الحكومة.

ولم تنص الوثيقة صراحة على دعوة الرئيس البشير للتنحي عن الحكم، غير أنها طالبت بتشكيل "مجلس انتقالي"، كما لم تتطرق إلى دور الجيش في المرحلة الانتقالية.

وأطلق البشير مبادرة للحوار الوطني في 27 يناير / كانون الثاني 2014، وتقول الحكومة إن عدد الأحزاب المشاركة فيه تجاوز 100 حزب وحركة مسلحة.

وقاطعت قوى سياسية ذات ثقل، ودرکات مسلحة الحوار الوطني.

وشدد الخضر على أن الحكومة بدأت حل الأزمة الاقتصادية بتوفير الدقيق والوقود.

وأشار إلى أن حل مسألة السيولة سيكون خلال أسبوعين.

من جانبه، وصف رئيس حزب "منبر السلام العادل" (مقرب من السلطات) الطيب مصطفى، وثيقة الجبهة الوطنية للتغيير بأنها "انقلاب على الحوار الوطني".

وقال مصطفى إن الخروج عن الحوار الوطني قرار خاطئ، وسنمضي بتنفيذ توصيات الحوار، وصولا إلى انتخابات 2020.

ومنذ 19 ديسمبر / كانون الأول الماضي، تشهد البلاد احتجاجات متعددة بتدحرج الأوضاع المعيشية عممت عدة مدن بينها الخرطوم، وشهدت بعضها أعمال عنف.

والخميس الماضي، أعلنت الحكومة أن عدد قتلى الاحتجاجات بلغ 19 قتيلا، فيما أصيب 219 مدنيا و187 من القوات النظامية.